



Ref:

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), and with reference to the latter's note dated 4 January 2021, inviting Governments to provide inputs to the study on the contribution of development to the enjoyment of human rights.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the abovementioned requested information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), the assurances of its highest considerations.

Geneva, 1st March 2021



OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9006
Email: dvaladares@ohchr.org/rlapper@ohchr.org

E.E. 42126



2021/0000847/1

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

NATIONS UNIES



UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER



CHAMBER • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

CHAMBER • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

CHAMBER • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

REFERENCE: BEA/DVVN

Subject: The contribution of development to the enjoyment of all human rights

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) presents its compliments to all Permanent and Observer Missions to the United Nations Office at Geneva and has the honour to refer to Human Rights Council (HRC) resolution [41/19](#) (paragraphs 13 and 14).

In this resolution, the HRC has invited the OHCHR “to strengthen its work relevant to sustainable development, including studies on the role of development in the enjoyment of human rights.” It also requested the OHCHR “to organize a one-day intersessional seminar (...) on the contribution of development to the enjoyment of all human rights, in order to allow Member States, relevant United Nations agencies, funds and programmes, international organizations, national human rights institutions, civil society organizations and other stakeholders to identify challenges and gaps and share good practices and experiences in this regard”.

In implementing the above resolution, OHCHR is undertaking a consultancy study on the role of development to the enjoyment of human rights. The study will complement the Advisory Committee’s report on “Contribution of development to the enjoyment of human rights ([A/HRC/41/50](#)). In this context, the Office would like to seek for views from interested Member States, International Organizations, National Human Rights Institutions and Non-governmental Organizations, United Nations Treaty Bodies and Special Procedures on the study. Please find attached a questionnaire prepared for this purpose. The contributions should be sent to dvaladares@ohchr.org with copy to registry@ohchr.org by the 1st of March 2021.

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights avails itself of this opportunity to renew the assurances of its highest consideration to all Permanent and Observer Missions to the United Nations Office at Geneva.

04 January 2021

ملاحظات مجلس الشورى حول مساهمة التنمية في التمتع بحقوق الإنسان

١- مساهمة التنمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان :

- هناك عدة عناصر للحق في التنمية قد تم النص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان ومنها حق تقرير المصير ، والتقسيم العادل للثروات ، والمساواة وعدم التمييز ، والمشاركة الفعلية الحرة ، والمساءلة والشفافية ، والحقوق المتصلة بمستوى المعيشة بما في ذلك الطعام والماء والمسكن والصحة والتعليم والعمل وحرية التعبير وغيرها . فالحق في التنمية يعتبر اتحاداً يجمع بين جميع حقوق الإنسان الفردية والجماعية .
- ان الحق في التنمية يقوم على مبدأ عدم التجزئة والترابط بمعنى أنه إذا تم الإخلال بأي حق من حقوق الإنسان فإن الحق في التنمية لا يمكن تحقيقه . ولذا فإن الترابط بين الحقوق يجب أن يكون مركزياً عند وضع برامج التنمية ورصدها وتقييمها ولكن مبدأ عدم التجزئة في حقوق الإنسان لا يستبعد أن تكون بعض الحقوق أكثر أهمية من غيرها في مجتمع معين .
- ان ارتباط التنمية بحقوق الإنسان يستدعي تبني مفهوم للتنمية الإنسانية الشاملة لتحقيق كل الحاجات المرتبطة بحقوق الإنسان أي التركيز على أهمية هذه الحقوق عند وضع البرامج والتشريعات والسياسات التنموية لإدماج الحقوق في الأخيرة .

• إن النهج القائم على حقوق الإنسان يجب أن يكون هو المنهجية التي تستخدم عموماً لإدراج حقوق الإنسان في التنمية ، فمبادئ المساواة والحرية التي تقوم عليها الحقوق المدنية والسياسية يعني أن للناس أن يعيشوا حياتهم وينشؤوا ابناءهم بكرامة وفي مأمن من الخوف والجوع والعنف والظلم .

• ان مبدأ المساواة يقتضي عدم حرمان أي فرد أو أمة من فرصة الاستفادة من التنمية ، كما يجب ضمان المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للجميع للمشاركة والتمتع التام بالحقوق في التنمية .

٢- كيف نضمن أن تساهم التنمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ؟

على المستوى الوطني :

• قيام الأجهزة التشريعية والقضائية بوضع التشريعات ومسألة ومعالجة جميع انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الانتهاكات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية .

• تبني وتطبيق السلطات المختصة لقوانين وسياسات تتعلق بالأرض والمسكن ومحاربة الفقر تتوافق بشكل أكبر مع حقوق الإنسان .

• توافق مقاربات الصحة العامة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وكفالة عدم التمييز في الوصول إلى مرافق الصحة العامة .

- وضع السياسات الكفيلة باحترام الخطط البيئية والمناخية لحقوق الإنسان وإشراك المجتمع المدني في صناعة القرارات البيئية .
- إدماج حقوق الإنسان ، بما فيها الحق في التنمية في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة المحلية وجهودها الأخرى لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر .
- قيام المؤسسات الوطنية بمساعدة المجتمع المدني بنشر واستخدام المعلومات ذات الصلة بحقوق الإنسان والتنمية عند وضع ومراقبة وتنفيذ ومراقبة خطة التنمية .

على المستوى الدولي :

- تعتبر المعالجة الجماعية في إطار الأمم المتحدة هي من أكبر الضمانات وتوفر اطمئناناً وثقة لا توفرها أي معالجة فردية ، سواء حصلت هذه المعالجات من دولة عظمى أو مجموعة من الدول ، دون مشاركة المجموعة الدولية .
- وهذا يستجيب لمبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية وتتفق مع الاتجاه المعاصر في القانون الدولي الذي ينادي بالحد من الأعمال أحادية الجانب التي تتخذها بعض الدول .
- يجب أن يكون لكل أنشطة الأمم المتحدة (بما في ذلك السياسات والعمليات والبحوث) المتصلة بالتنمية موجهات صريحة ومعايير موضوعية للتقييم ، وأولويات قائمة على التمتع بحقوق الإنسان .

- على الأمم المتحدة تشجيع الحكومات على إدماج حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية في تنفيذ مراقبة ومراجعة خطة التنمية ، وأن تقدم الأمم المتحدة الدعم للدول في هذا الشأن ، كما عليها أن تدمج حقوق الإنسان في عملها التنموي .

٣- هل هناك أي جوانب أخرى لها علاقة بمساهمة التنمية في التمتع بحقوق الإنسان توصون أن تركز عليها الدراسة ؟

- في كثير من المؤسسات والوكالات التنموية تجد أن حقوق الإنسان لا تتصف بالالتزامات القانونية أو الملزمة ، مقارنة مثلاً بحالتي التجارة والبيئة والتي تم النص عليها صراحة في سياسات كثير من المؤسسات ووكالات التنمية .
- حتى السياسات التي تجسّر الهوة بين حقوق الإنسان والتنمية نجدها قوية على مستوى النقاش مقارنة بمستوى التنفيذ الفعلي والتقييم والرصد. وهنا لابد من دراسة الوسائل التي يمكن أن تملأ هذا الفراغ بما في ذلك الإشارة صراحة إلى إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان في السياسات التنموية وإدخال حقوق الإنسان في سياسات التنمية بطريقة شاملة ومنظمة .
- الحق في التنمية كحق من حقوق الشعوب ينطوي على الحق في المشاركة على قدم المساواة في العلاقات الدولية ومن ذلك حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي وحق الشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها .

• كذلك يمكن دراسة مسألة الحق في التنمية كحق في معاملة تفضيلية للمساعدة على التنمية بحيث لا يتوقف الحق في التنمية عند الاعتراف للشعوب بحقوقها الطبيعية في السيادة بل معاملتها بشكل يُسرّع بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عملاً بمبدأ التضامن .

• من الناحية المبدئية فإن الحق في التنمية يتطلب قبل غيره ربط المساعدة على التنمية باحترام حقوق الإنسان ولكن هذا الربط يجب أن يكون مؤسساً على جملة من المبادئ حتى يكون موضوعياً ومساهماً في تحقيق الحق في التنمية . ولذا قد يكون من الأهمية بمكان دراسة هذه المسألة على ضوء المبادئ التي كرستها المجموعة الدولية أو إعلانات المبادئ التي يضعها المانحون أنفسهم . فهذه تحتاج إلى مرجعيات تتعلق بالتقييم ، ومبدأ التناسب ، ومبدأ عدم الاستعمال أحادي الجانب للقوة ، ومبدأ التناسب ، ومبدأ الرقابة الدولية على أعمالها .
